

خارج الفقہ

۱۱

۲۹-۷-۹۳ القول فی النیابۃ

دراسات الاستاذ:
مہدی المادوی الطہرانی

تُؤَثِّرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا

- قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى (١٤)
- وَ ذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى (١٥)
- بَلْ تُؤَثِّرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا (١٦)
- وَالْآخِرَةَ خَيْرٌ وَأَبْقَى (١٧)
- إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَى (١٨)
- صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَ مُوسَى (١٩)

عدم اشتغال ذمة النائب بحج واجب عليه

- **السادس** عدم اشتغال ذمته بحج واجب عليه في ذلك العام كما مرّ (١)،

- (١) في مسألة ٦٥ من الفصل الأول من كتاب الحج كما مر في كتاب الحجّ، جلسة ٧٧، ١٥-٢-٩٢ إلى جلسة ٨٧، ٦-٣-٩٢

عدم اشتغال ذمة النائب بحج واجب عليه

- مسألة ٦٥ من استقر عليه الحج و تمكن من أدائه ليس له أن يحج عن غيره تبرعا أو بالإجارة، و كذا ليس أن يتطوع به، فلو خالف ففي صحته إشكال، بل لا يبعد البطلان من غير فرق بين علمه بوجوبه عليه و عدمه، و لو لم يتمكن منه صح عن الغير، و لو آجر نفسه مع تمكن حج نفسه بطلت الإجارة و إن كان جاهلا بوجوبه عليه.

عدم اشتغال ذمة النائب بحج واجب عليه

- السادس عدم اشتغال ذمته بحج واجب عليه في ذلك العام فلا تصح نيابة من وجب عليه حجة الإسلام أو النذر المضيق مع تمكنه من إتيانه و أما مع عدم تمكنه لعدم المال فلا بأس فلو حج عن غيره مع تمكنه من الحج لنفسه بطل على المشهور لكن الأقوى أن هذا الشرط إنما هو لصحة الاستنابة و الإجارة و إلا فالحج صحيح و إن لم يستحق الأجرة و تبرأ ذمة المنوب عنه على ما هو الأقوى من عدم كون الأمر بالشىء نهياً عن ضده مع أن ذلك على القول به و إيجابه للبطلان إنما يتم مع العلم و العمد و أما مع الجهل أو الغفلة فلا بل الظاهر صحة الإجارة أيضاً على هذا التقدير لأن البطلان إنما هو من جهة عدم القدرة الشرعية على العمل المستأجر عليه حيث إن المانع الشرعى كالمانع العقلى و مع الجهل أو الغفلة لا مانع لأنه قادر شرعاً

من استقر عليه الحج و تمكن من أدائه ليس له أن يحج عن غيره

- ١١٠ مسألة من استقر عليه الحج و تمكن من أدائه ليس له أن يحج عن غيره تبرعا أو بإجارة و كذا ليس له أن يحج تطوعا
- و لو خالف فالمشهور البطلان بل ادعى بعضهم عدم الخلاف فيه و بعضهم الإجماع عليه و لكن عن سيد المدارك التردد في البطلان و مقتضى القاعدة الصحة و إن كان عاصيا في ترك ما وجب عليه كما في مسألة الصلاة مع فورية وجوب إزالة النجاسة عن المسجد إذ لا وجه للبطلان إلا دعوى أن الأمر بالشىء نهى عن ضده و هى محل منع و على تقديره لا يقتضى البطلان لأنه نهى تبعى

من استقر عليه الحج و تمكن من أدائه ليس له أن يحج عن غيره

- و دعوى أنه يكفى فى عدم الصحة عدم الأمر مدفوعة بكفاية المحبوبة فى حد نفسه فى الصحة كما فى مسألة ترك الأهم و الإتيان بغير الأهم من الواجبين المتزاحمين
- أو دعوى أن الزمان مختص بحجته عن نفسه فلا يقبل لغيره و هى أيضا مدفوعة بالمنع إذ مجرد الفورية لا يوجب الاختصاص فليس المقام من قبيل شهر رمضان حيث إنه غير قابل لصوم آخر

من استقر عليه الحج و تمكن من أدائه ليس له أن يحج عن غيره

- و ربما يتمسك للبطلان في المقام بخبر سعد بن أبي خلف عن أبي الحسن موسى ع: عن الرجل الصرورة يحج عن الميت قال ع نعم إذا لم يجد الصرورة ما يحج به عن نفسه فإن كان له ما يحج به عن نفسه فليس يجزى عنه حتى يحج من ماله و هي تجزى عن الميت إن كان للصرورة مال و إن لم يكن له مال
- و قريب منه صحيح سعيد الأعرج عن أبي عبد الله ع

من استقر عليه الحج و تمكن من أدائه ليس له أن يحج عن غيره

- و هما كما ترى بالدلالة على الصحة أولى فإن غاية ما يدلان عليه أنه لا يجوز له ترك حج نفسه و إتيانه عن غيره و أما عدم الصحة فلا
- نعم يستفاد منهما عدم إجزائه عن نفسه فتردد صاحب المدارك في محله بل لا يبعد الفتوى بالصحة لكن لا يترك الاحتياط هذا كله لو تمكن من حج نفسه

من استقر عليه الحج و تمكن من أدائه ليس له أن يحج عن غيره

- و أما إذا لم يتمكن فلا إشكال في الجواز و الصحة عن غيره بل لا ينبغي الإشكال في الصحة إذا كان لا يعلم بوجوب الحج عليه لعدم علمه باستطاعته مالا أو لا يعلم بفورية وجوب الحج عن نفسه فحج عن غيره أو تطوعا

من استقر عليه الحج و تمكن من أدائه ليس له أن يحج عن غيره

- على فرض صحة الحج عن الغير و لو مع التمكن و العلم بوجوب الفورية لو آجر نفسه لذلك فهل الإجارة أيضا صحيحة أو باطلة مع كون حجه صحيحا عن الغير الظاهر بطلانها
- و ذلك لعدم قدرته شرعا على العمل المستأجر عليه لأن المفروض وجوبه عن نفسه فورا
- و كونه صحيحا على تقدير المخالفة لا ينفع في صحة الإجارة خصوصا على القول بأن الأمر بالشئ نهى عن ضده لأن الله إذا حرم شيئا حرم ثمنه و إن كانت الحرمة تبعية

من استقر عليه الحج و تمكن من أدائه ليس له أن يحج عن غيره

- فإن قلت ما الفرق بين المقام و بين المخالفة للشرط في ضمن العقد مع قولكم بالصحة هناك كما إذا باعه عبدا و شرط عليه أن يعتقه فباعه حيث تقولون بصحة البيع و يكون للبائع خيار تخلف الشرط قلت الفرق أن في ذلك المقام المعاملة على تقدير صحتها مفوتة لوجوب العمل بالشرط فلا يكون العتق واجبا بعد البيع لعدم كونه مملوكا له بخلاف المقام حيث إنا لو قلنا بصحة الإجارة لا يسقط وجوب الحج عن نفسه فورا فيلزم اجتماع أمرين متنافيين فعلا فلا يمكن أن تكون الإجارة صحيحة و إن قلنا إن النهي التبعي لا يوجب البطلان فالبطلان من جهة عدم القدرة على العمل لا لأجل النهي عن الإجارة

من استقر عليه الحج و تمكن من أدائه ليس له أن يحج عن غيره

- نعم لو لم يكن متمكنا من الحج عن نفسه يجوز له أن يؤجر نفسه للحج عن غيره و إن تمكن بعد الإجارة عن نفسه لا تبطل إجارته بل لا يبعد صحتها لو لم يعلم باستطاعته أو لم يعلم بفورية الحج عن نفسه فأجر نفسه للنيابة و لم يتذكر إلى إن فات محل استدراك الحج عن نفسه كما بعد الفراغ أو في أثناء الأعمال

من استقر عليه الحج و تمكن من أدائه ليس له أن يحج عن غيره

- ثمَّ لا إشكال في أن حجه عن الغير لا يكفيه عن نفسه بل إما باطل كما عن المشهور أو صحيح عن نوى عنه كما قويناه و كذا لو حج تطوعاً لا يجزيه عن حجة الإسلام في الصورة المفروضة بل إما باطل أو صحيح و يبقى عليه حجة الإسلام فما عن الشيخ من أنه يقع عن حجة الإسلام لا وجه له إذ الانقلاب القهري لا دليل عليه

من استقر عليه الحج و تمكن من أدائه ليس له أن يحج عن غيره

- و دعوى أن حقيقة الحج واحدة و المفروض إتيانه بقصد القرية فهو منطبق على ما عليه من حجة الإسلام مدفوعة بأن وحدة الحقيقة لا تجدى بعد كون المطلوب هو الإتيان بقصد ما عليه

من استقر عليه الحج و تمكن من أدائه ليس له أن يحج عن غيره

- و ليس المقام من باب التداخل بالإجماع كيف و إلا لزم كفاية الحج عن الغير أيضا عن حجة الإسلام بل لا بد من تعدد الامتثال مع تعدد الأمر وجوبا و ندبا أو مع تعدد الواجبين
- و كذا ليس المراد من حجة الإسلام الحج الأول بأى عنوان كان كما فى صلاة التحية و صوم الاعتكاف فلا وجه لما قاله الشيخ أصلا نعم لو نوى الأمر المتوجه إليه فعلا و تخيل أنه أمر ندبى غفلة عن كونه مستطيعا أمكن القول بكفايته عن حجة الإسلام لكنه خارج عما قاله الشيخ

من استقر عليه الحج و تمكن من أدائه ليس له أن يحج عن غيره

- ثمَّ إذا كان الواجب عليه حجا نذريا أو غيره و كان وجوبه فوريا فحاله ما ذكرنا في حجة الإسلام من عدم جواز حج غيره و أنه لو حج صح أو لا و غير ذلك من التفاصيل المذكورة بحسب القاعدة

عدم اشتغال ذمة النائب بحج واجب عليه

- السادس: عدم اشتغال ذمته بحج واجب عليه في ذلك العام، فلا تصح نيابة من وجب عليه حجة الإسلام، أو النذر المضيّق مع تمكّنه من إتيانه، و أمّا مع عدم تمكّنه لعدم المال فلا بأس، فلو حجّ عن غيره مع تمكّنه من الحجّ لنفسه بطل على المشهور (١)،
- (١) مرّ الكلام فيه مفصّلاً و مرّ تقوية ما عن المشهور و مرّ عدم الفرق بين العلم و العمد و الجهل و الغفلة و الأقرب عدم صحّة حجّ المستطيع مع تمكّنه من حجة الإسلام عن غير إجارة أو تبرّعاً و لا عن نفسه تطوّعاً مطلقاً. (الإمام الخميني).
- تقدّم أنه الأقوى. (النائني).

عدم اشتغال ذمة النائب بحج واجب عليه

- لكن الأقوى (٢) أن هذا الشرط إنما هو لصحة الاستنابة و الإجارة،
- (٢) بل الأقوى ما هو المشهور كما تقدم بعض الكلام فيه.
(البروجردى).

عدم اشتغال ذمة النائب بحج واجب عليه

- و إلاً فالحجّ صحيح (٣)
- (٣) لكن الاحتياط على خلافه. (الخوانساري).
- تقدّم قريباً أنّ صحّة العمل تستلزم استحقاق الأجرة و لا يعقل الصحّة و براءة ذمّة المنوب عنه مع عدم استحقاق الأجرة و دعوى استلزامه الوجوبين المتنافيين في وقت واحد مدفوع أوّلاً: بأن هذا مطّرد في جميع موارد الحكمين المتزاحمين و الجواب الجواب إمّا بالترتب أو غيره. و ثانياً: على فرض عدم إمكان الاجتماع فلازمه بطلان الثاني لعدم الأمر به فلا يستحق الأجرة فتدبر. (كاشف الغطاء).
- مشكل لما مرّ و مرّ استحقاق الأجرة مع العمل بأمره على فرض الصحّة و إن كانت الإجارة باطلة. (الكلبيكاني).

عدم اشتغال ذمة النائب بحج واجب عليه

- و إن لم يستحقَّ الأجرة (٤)، و تبرأ ذمّة المنوب عنه على ما هو الأقوى (٥) من عدم كون الأمر بالشئ نهياً عن ضده، مع أن ذلك على القول به و إيجابه
- (٤) أى: الأجرة المسمّاة و إلّا فهو يستحقّ اجرة المثل على الأمر إن لم يكن متبرعاً بعمله. (الخوئي).
- (٥) ليس وجه البطلان هذه القاعدة حتى تمنع بل صحيح سعيد و خبر سعد. (الفيروزآبادي).

عدم اشتغال ذمة النائب بحج واجب عليه

- للبطلان إنما يتم مع العلم و العمد، و أمّا مع الجهل (١) أو الغفلة فلا (٢)، بل الظاهر صحّة الإجارة أيضاً على هذا التقدير، لأنّ البطلان إنما هو من جهة عدم القدرة الشرعيّة على العمل المستأجر عليه، حيث إنّ المانع الشرعيّ كالمانع العقليّ، و مع الجهل أو الغفلة (٣) لا مانع لأنّه قادر شرعاً.
- (١) إذا كان معذوراً لا مطلقاً. (النائبي).
- إذا لم يكن عن تقصير كما تقدّم. (الخوئي).
- (٢) محلّ تأمّل و كذا صحّة الإجارة. (البروجردى).
- (٣) قد مرّ الإشكال في الصحّة مع الجهل و الغفلة و كذا في صحّة الإجارة. (الكلبيانگاني).

عدم اشتغال ذمة النائب بحج واجب عليه

- السادس: عدم اشتغال ذمته بحج واجب عليه في ذلك العام (٣)، فلا تصح نيابة من وجب عليه حجة الإسلام، أو النذر المضيق مع تمكنه من إتيانه. و أما مع عدم تمكنه - لعدم المال - فلا بأس. فلو حج عن غيره مع تمكنه من الحج لنفسه بطل على المشهور. لكن الأقوى أن هذا الشرط إنما هو لصحة الاستنابة و الإجارة، و إلا فالحج صحيح و إن لم يستحق الأجرة (٤)

عدم اشتغال ذمة النائب بحج واجب عليه

- (٤) قد تقدمت الإشارة إلى الإشكال فيه، لأن الأجير إنما يأتي بالحج بعنوان الوفاء بالإجارة الصحيحة، فإذا فرض بطلان الإجارة و انتفاء الوفاء بها فلا قصد للنيابة فيه، فلا يصح لانتفاء القصد اليه. و حينئذ لا يستحق الأجرة المسماة، لبطلان الإجارة، و لا أجرة المثل بقاعدة: «ما يضمن بصحيحه يضمن بفاسده»، لبطلان الحج و لا أجرة للباطل.
- و قد تقدم في المسألة الواحدة و الثلاثين «١» من الفصل السابق: أن الوفاء ملحوظ قيداً على نحو وحدة المطلوب. اللهم إلا أن يكون في المقام بحكم تعدد المطلوب. فراجع.
- (١) راجع صفحة: ٣٦١ من الجزء: ١٠ من هذه الطبعة.

عدم اشتغال ذمة النائب بحج واجب عليه

- و تبرأ ذمة المنوب عنه على ما هو الأقوى: من عدم كون الأمر بالشيء نهياً عن ضده. مع أن ذلك - على القول به، و إيجابه للبطلان - إنما يتم مع العلم و العمد، و أما مع الجهل و الغفلة فلا بل الظاهر صحة الإجارة أيضاً على هذا التقدير، لأن البطلان إنما هو من جهة عدم القدرة الشرعية على العمل المستأجر عليه حيث أن المانع الشرعي كالمانع العقلي، و مع الجهل أو الغفلة لا مانع، لأنه قادر شرعاً (١).

عدم اشتغال ذمة النائب بحج واجب عليه

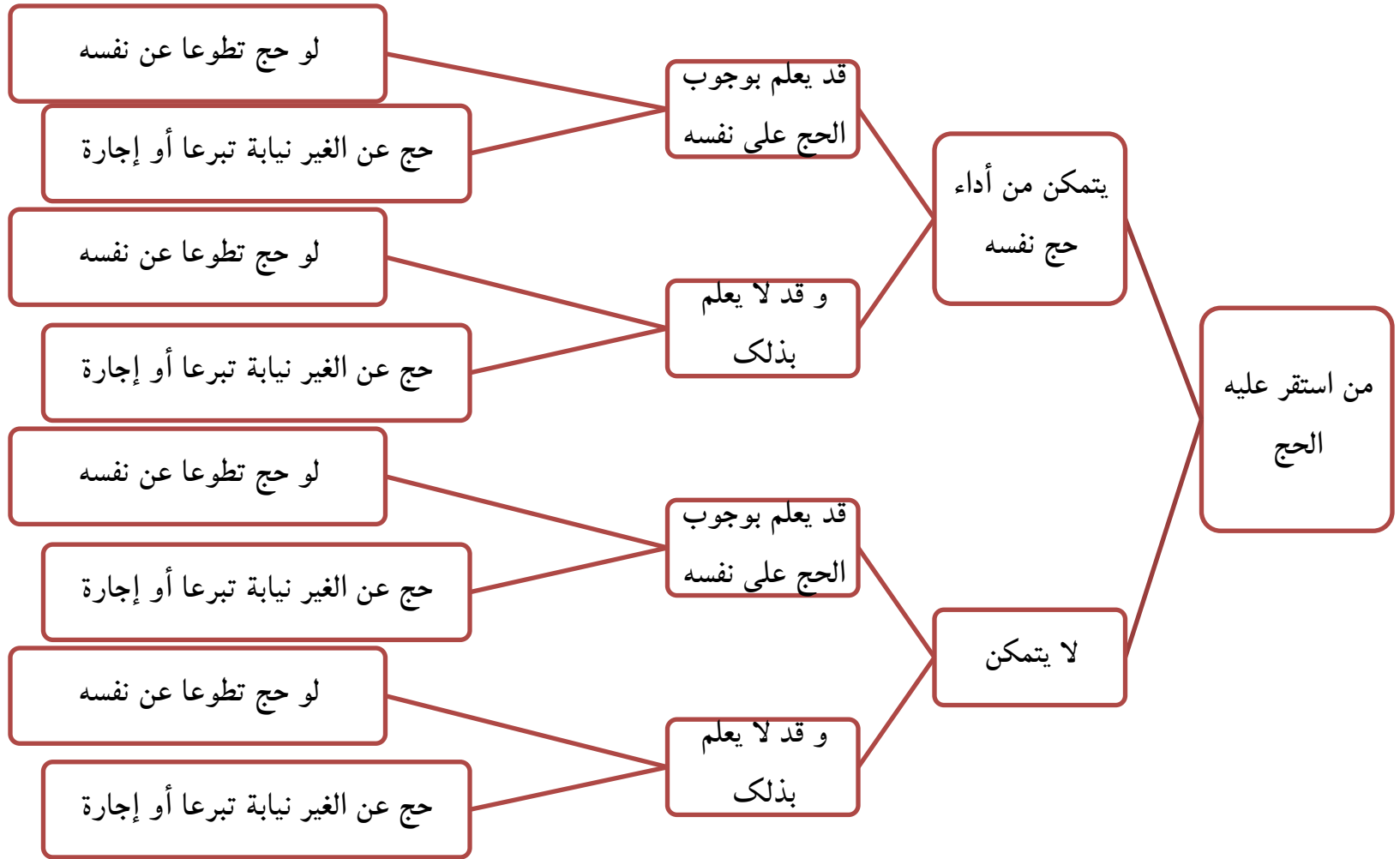
- (١) القدرة الشرعية منتزعة من ترخيص الشارع، فاذا كان الفعل مرخصاً فيه شرعاً فهو مقدور شرعاً. كما أن القدرة العقلية منتزعة من ترخيص العقل، فاذا كان الفعل مرخصاً فيه عقلاً فهو مقدور عقلاً.
- وحينئذ يجتمعان - بأن يكون الفعل مرخصاً فيه شرعاً و عقلاً - كما لو علم المكلف بجواز الفعل، فإنه مرخص فيه شرعاً و عقلاً. و قد يكون الشيء مرخصاً فيه شرعاً غير مرخص فيه عقلاً، كما لو اعتقد بحرمة شيء خطأ و كان جائزاً شرعاً، فان الترخيص الشرعي الواقعي يستتبع القدرة الشرعية. لكن القطع بالحرمة مانع من ترخيص العقل، فلا يكون مقدوراً

عدم اشتغال ذمة النائب بحج واجب عليه

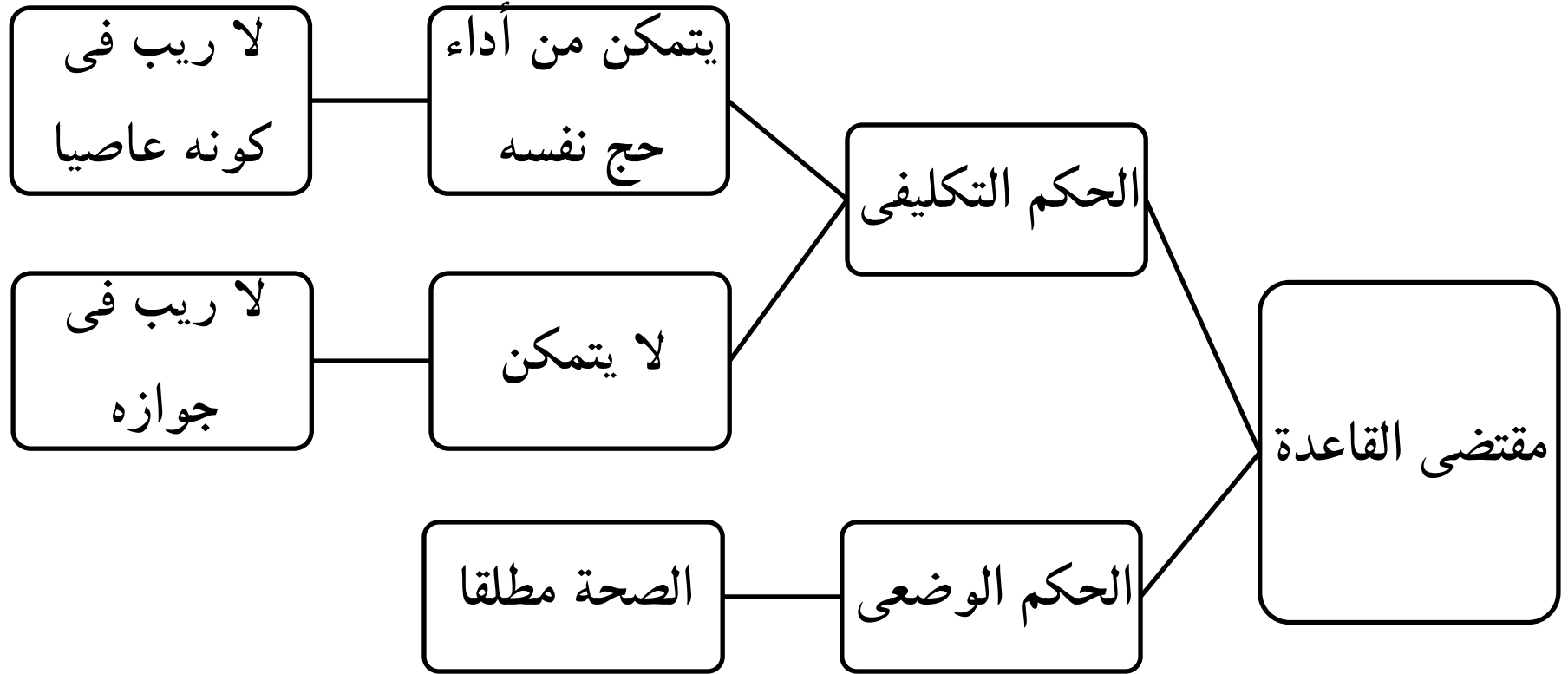
•

•

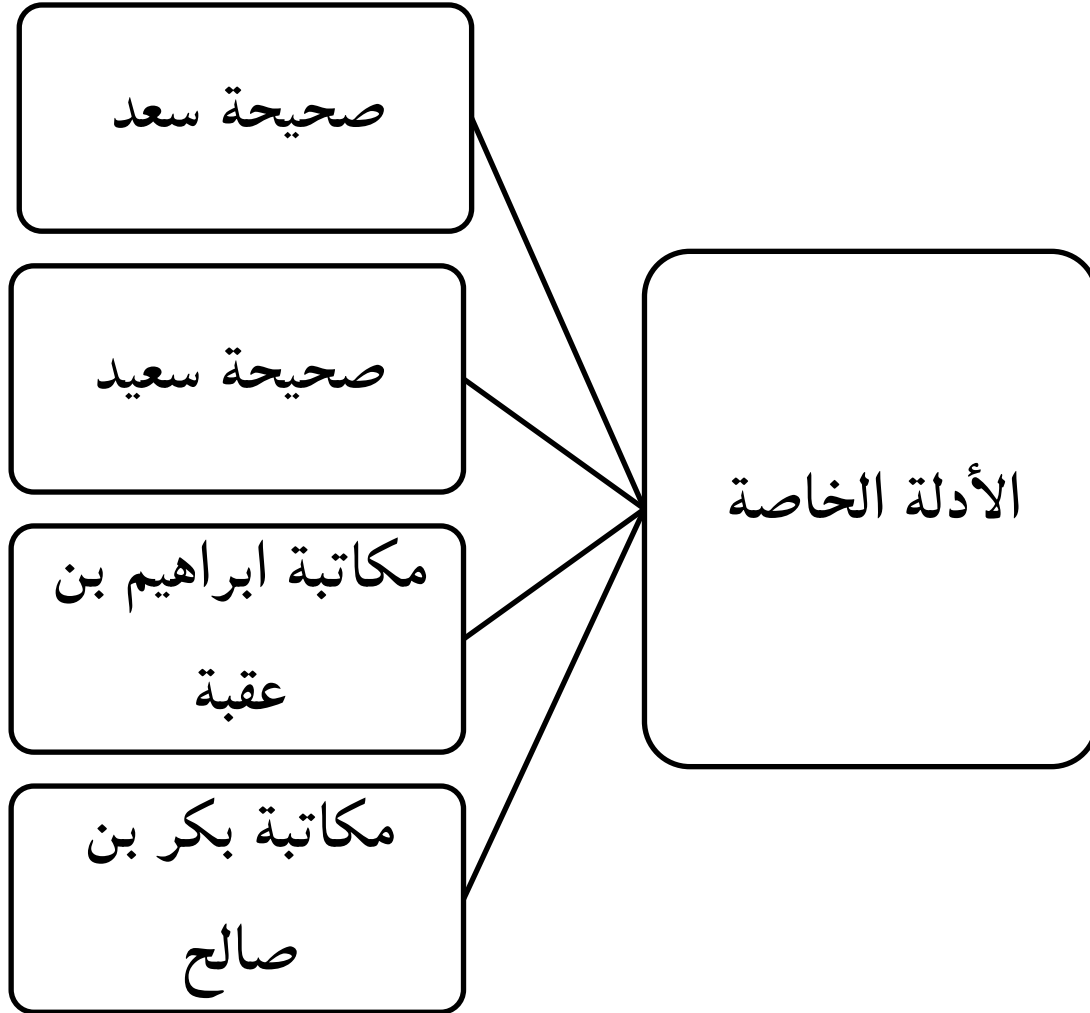
•



من استقر عليه الحج و تمكن من أدائه ليس له أن يحج عن غيره



من استقر عليه الحج و تمكن من أدائه ليس له أن يحج عن غيره



من استقر عليه الحج و تمكن من أدائه ليس له أن يحج عن غيره

- «١» ٥ باب أنه يُشترطُ في النَّائِبِ أَنْ لَا يَكُونَ عَلَيْهِ حَجٌّ وَاجِبٌ وَ حُكْمٌ مَنْ حَجَّ نَائِبًا مَعَ وَجُوبِ الْحَجِّ عَلَيْهِ.
- ١٤٥٥١ - ١ - «٢» مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي خَلْفٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى عٍ عَنِ الرَّجُلِ الصَّرُورَةِ - يَحُجُّ عَنِ الْمَيِّتِ قَالَ نَعَمْ - إِذَا لَمْ يَجِدِ الصَّرُورَةَ مَا يَحُجُّ بِهِ عَنِ نَفْسِهِ - فَإِنْ كَانَ لَهُ مَا يَحُجُّ بِهِ عَنِ نَفْسِهِ - فَلَيْسَ يُجْزَى عَنْهُ حَتَّى يَحُجَّ مِنْ مَالِهِ - وَ هِيَ تُجْزَى عَنِ الْمَيِّتِ إِنْ كَانَ لِلصَّرُورَةِ مَالٌ - وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ (٢) - الكافي ٤ - ٣٠٥ - ٢، و التهذيب ٥ - ٤١٠ - ١٤٢٧، و الاستبصار ٢ - ٣١٩ - ١١٣١.

من استقر عليه الحج و تمكن من أدائه ليس له أن يحج عن غيره

- ۱۴۵۵۲ - ۲ - «۳» وَ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ صَرُورَةٌ مَاتَ وَ لَمْ يَحُجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ وَ لَهُ مَالٌ - قَالَ يَحُجُّ عَنْهُ صَرُورَةٌ لَا مَالَ لَهُ. (۳) - الكافي ۴ - ۳۰۶ - ۳، و أورده عن الكافي و التهذيب بسند آخر في الحديث ۱ من الباب ۲۸ من أبواب وجوب الحج.
- وَ رَوَاهُ الشَّيْخُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ «۴» وَ كَذَا الَّذِي قَبْلَهُ. (۴) - التهذيب ۵ - ۴۱۱ - ۱۴۲۸، و الاستبصار ۲ - ۳۲۰ - ۱۱۳۲.

من استقر عليه الحج و تمكن من أدائه ليس له أن يحج عن غيره

• ١٤٥٥٣ - ٣ - «٥» مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَعْرَجِ أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنِ الصَّرُورَةِ - أَيْحُجُّ عَنِ الْمَيْتِ فَقَالَ نَعَمْ - إِذَا لَمْ يَجِدِ الصَّرُورَةَ مَا يَحُجُّ بِهِ - فَإِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ فَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ حَتَّى يَحُجَّ مِنْ مَالِهِ - وَهُوَ يُجْزَى عَنِ الْمَيْتِ كَانَ لَهُ مَالٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ «٦».

• (٥) - الفقيه ٢ - ٤٢٤ - ٢٨٧٢.

• (٦) - في الحديثين إشعار بان الأمر بالشىء لا يستلزم النهى عن ضده الخاص، أو أن النهى فى العبادة لا يستلزم الفساد فى صورة خاصة، و دلالتهما على باقى الأفراد غير ظاهرة و القياس باطل. (منه قده).

من استقر عليه الحج و تمكن من أدائه ليس له أن يحج عن غيره

- أقول: وَ تَقَدَّمَ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ « ١ » وَ الْأَجْزَاءُ فِي الْحَدِيثَيْنِ يَحْتَمِلُ الْحَمْلَ عَلَى جَهْلِ الْوَصِيِّ بِالْحَالِ مَعَ عَدَمِ التَّفْرِيطِ وَ أَنَّهُ لَا يَضْمَنُ وَ لَا يَجِبُ اسْتِنَابَةُ نَائِبٍ آخَرَ وَ يَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِالْمَالِ مَا لَا يَكْفِي لِلْحَجِّ كَمَا ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ. (١) - تقدم في الحديثين ٢، ٧ من الباب ٢٤ من أبواب وجوب الحج.

من استقر عليه الحج و تمكن من أدائه ليس له أن يحج عن غيره

- «٢» ٦ بَابُ جَوَازِ اسْتِنَابَةِ الصَّرْوَةِ مَعَ عَدَمِ وُجُوبِ الْحَجِّ عَلَيْهِ
- ١٤٥٥٤ - ١ - «٣» مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ
- عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ رَبِيعٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا ع
- قَالَ: لَا بَأْسَ أَنْ يَحُجَّ الصَّرْوَةَ عَنِ الصَّرْوَةِ. (٣) - التهذيب ٥ -
- ٤١١ - ١٤٢٩، والاستبصار ٢ - ٣٢٠ - ١١٣٣.

من استقر عليه الحج و تمكن من أدائه ليس له أن يحج عن غيره

- ١٤٥٥٥ - ٢ - «٤» وَ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ مُفَضَّلٍ عَنْ زَيْدِ الشَّحَّامِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ يُحَجُّ الرَّجُلُ الصَّرُورَةَ عَنْ الرَّجُلِ الصَّرُورَةَ الْحَدِيثَ. (٤) - التهذيب ٥ - ٤١٤ - ١٤٣٩، و الاستبصار ٢ - ٣٢٣ - ١١٤٣، و أورده بتمامه في الحديث ١ من الباب ٩ من هذه الأبواب.

من استقر عليه الحج و تمكن من أدائه ليس له أن يحج عن غيره

- ١٤٥٥٦ - ٣ - «٥» وَ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الصَّفَّارِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَقْبَةَ قَالَ: كَتَبْتُ إِلَيْهِ أَسْأَلُهُ عَنْ رَجُلٍ (صَرُورَةٌ لَمْ يَحُجَّ قَطُّ) «٦» - حَجَّ عَنْ صَرُورَةٍ لَمْ يَحُجَّ قَطُّ - أَوْ يُجْزَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا تِلْكَ الْحَجَّةُ عَنْ «١» حَجَّةِ الْإِسْلَامِ أَوْ لَنَا - بَيْنَ لِي ذَلِكَ يَا سَيِّدِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ - فَكَتَبَ لَنَا يُجْزَى «٢» ذَلِكَ. (٥) - التهذيب ٥ - ٤١١ - ١٤٣٠، والاستبصار ٢ - ٣٢٠ - ١١٣٤.
- (٦) - ليس في التهذيب. (١) - في نسخة - من (هامش المخطوط).
- (٢) - في نسخة - لا يجوز (هامش المخطوط).

من استقر عليه الحج و تمكن من أدائه ليس له أن يحج عن غيره

- أقول: حملة الشيخ على ضرورة له مال لما تقدم «٣» و جواز حملة على نفي الأجزاء عن النائب إذا أيسر لما تقدم «٤» و يحتمل الحمل على الإنكار و على عدم جواز ترك الحج اعتماداً على الاستنابة و على التقيّة و على عدم معرفة الصّرورة بأفعال الحج و على عدم أجزاء الحجّة الواحدة عنهما معاً كما هو ظاهره. (٣) - تقدم في الحديثين ١، ٢ من هذا الباب.

- (٤) - تقدم في الحديث ١ من الباب ٢١ من أبواب وجوب الحج.

من استقر عليه الحج و تمكن من أدائه ليس له أن يحج عن غيره

- ١٤٥٥٧ - ٤ - «٥» وَ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَّارٍ عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ أَنَّ ابْنِي مَعِيَ - وَقَدْ أَمَرْتُهُ أَنْ يَحُجَّ عَنِّي - أَوْ يُجْزَى عَنْهَا حَجَّةَ الْإِسْلَامِ - فَكَتَبَ لِي وَ كَانَ ابْنُهُ صَرُورَةً وَ كَانَتْ أُمُّهُ صَرُورَةً.
- أَقُولُ: تَقَدَّمَ الْوَجْهُ فِي مِثْلِهِ «٦». (٥) - التهذيب ٥ - ٤١٢ - ١٤٣٣، و الاستبصار ٢ - ٣٢١ - ١١٣٧.
- (٦) - تقدم في ذيل الحديث ٣ من هذا الباب.

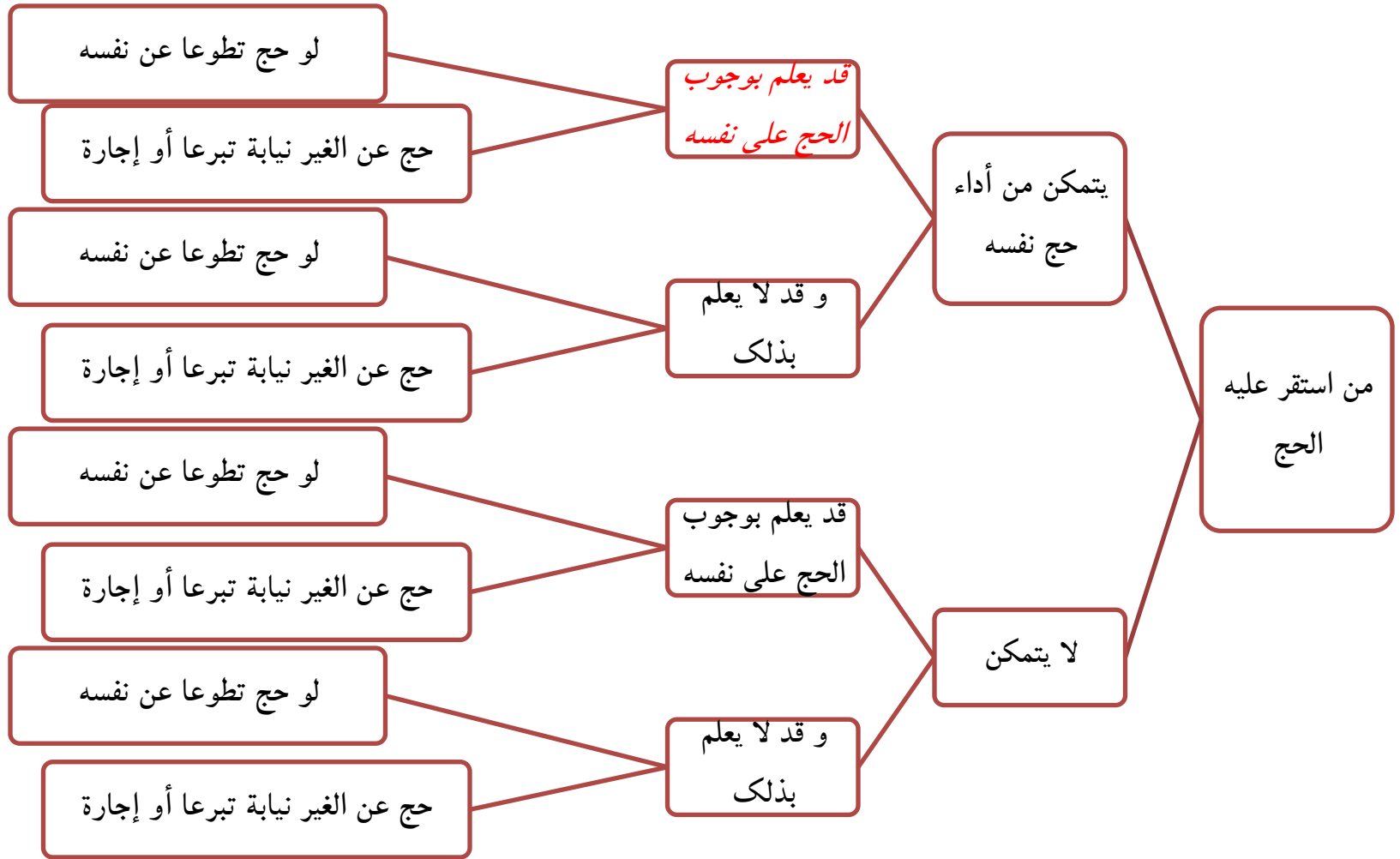
من استقر عليه الحج و تمكن من أدائه ليس له أن يحج عن غيره

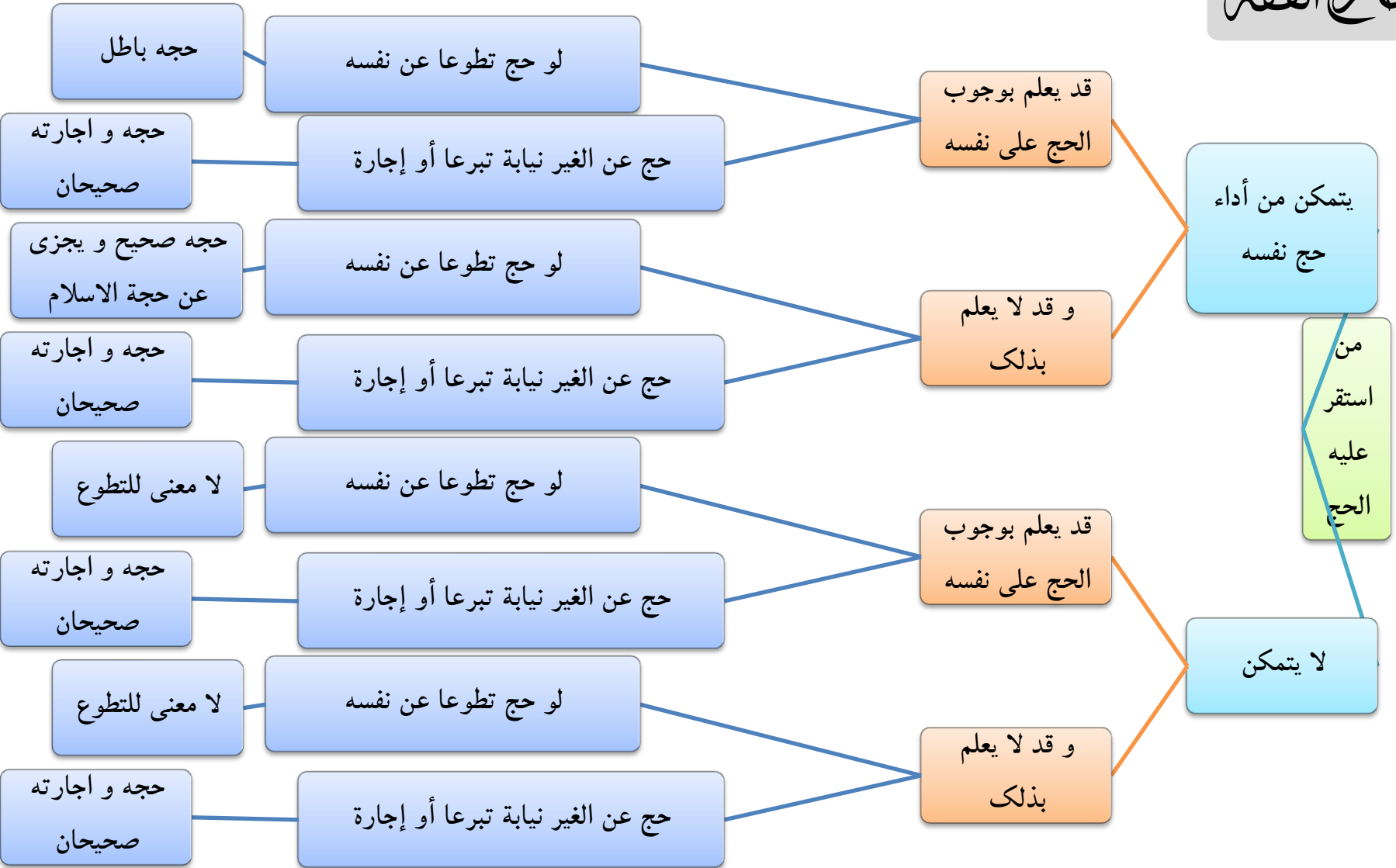
- ١٤٥٥٨ - ٥ - «٧» مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَقْتِينٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَ عَنْ رَجُلٍ يُعْطَى خَمْسَةَ نَفَرٍ حَجَّةً وَاحِدَةً - يَخْرُجُ بِهَا وَاحِدٌ مِنْهُمْ لَهُمْ أَجْرٌ قَالَ نَعَمْ - لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَجْرٌ حَاجٌّ - قَالَ فَقُلْتُ أَيُّهُمْ أَكْبَرُ أَجْرًا - فَقَالَ الَّذِي نَابَهُ الْحَرُّ وَالْبَرْدُ - وَإِنْ كَانُوا صَرُورَةً لَمْ يُجْزَ ذَلِكَ عَنْهُمْ - وَالْحَجُّ لِمَنْ حَجَّ.
- (٧) - الفقيه ٢ - ٥٢٤ - ٣١٢٩، و أورد نحوه في الحديث ٧ من الباب ٢٨ من هذه الأبواب.

من استقر عليه الحج و تمكن من أدائه ليس له أن يحج عن غيره

• أقول: هذا غير صريح في النيابة على أن الذي لم يحج كيف يجزى عنه حج من حج عن غيرهما و عدم الأجزاء عن الجميع لا يستلزم عدم الأجزاء عن واحد و قد تقدم ما يدل على المقصود «١» و يأتي ما يدل عليه «٢».

- (١) - تقدم في الحديث ٢ من الباب ٥ من هذه الأبواب، و في الباب ٢١، و في الحديثين ٢، ٧ من الباب ٢٤، و في الحديث ١ من الباب ٢٨ من أبواب وجوب الحج.
- (٢) - يأتي في الحديث ٣ من الباب ٩ من هذه الأبواب.





من استقر عليه الحج و تمكن من أدائه ليس له أن يحج عن غيره

- مسألة ٦٥ من استقر عليه الحج و تمكن من أدائه ليس له أن يحج عن غيره تبرعا أو بالإجارة، و كذا ليس أن يتطوع به،
- فلو خالف ففي صحته إشكال، بل لا يبعد البطلان* من غير فرق بين علمه بوجوبه عليه و عدمه، و لو لم يتمكن منه صح عن الغير، و لو أجر نفسه مع تمكن حج نفسه بطلت الإجارة** و إن كان جاهلا بوجوبه عليه.
- * بل الأقوى الصحة مطلقا إلا إذا حج تطوعا مع علمه بوجوب الحج عليه فيبطل و لو حج تطوعا مع عدم علمه بالوجوب أو بفوريته يجزى عن حجة الإسلام على الأقوى.
- ** بل الإجارة صحيحة مطلقا.

أن لا يكون النائب معذورا

- **السابع** أن لا يكون معذورا في ترك بعض الأعمال، و الاكتفاء بتبرعه أيضا مشكل.

أن لا يكون النائب معذورا

- ۹ مسألة لا يجوز استیجار المعذور فی ترك بعض الأعمال بل لو تبرع المعذور یشکل الاكتفاء به